الملخص

النظام القانوني للمؤسسات العامة في دولة قطر
دراسة مقارنة مع المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

حسن عبد الرحيم يوسف حسن السيد

المشرف

الدكتور نواف كنعان

المؤسسة العامة جهاز إداري عام يتمتع بالشخصية المعنوية العامة ويختص بمزاولة نشاط إداري أو اقتصادي معين، وهي بوصفها هذا تمثل إحدى صور اللامركزية الإدارية منحها المشرع قدراً من الإستقلال الإداري والمالي نظير ممارسة الوصاية الإدارية عليها من قبل جهة إدارية تعلوها.

وقد حاولت في هذه الرسالة دراسة النظام القانوني للمؤسسات العامة في دولة قطر دراسة مقارنة مع النظام القانوني للمؤسسات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية.

فبحثت في الفصل الأول في ماهية المؤسسة العامة من خلال تحديد مفهوم المؤسسة العامة وبيان عناصرها في المبحث الأول، وإنشاء المؤسسة العامة وانقضائها في المبحث الثاني وأنواع المؤسسات العامة في المبحث الثالث.

وفي الفصل الثاني تعرضت للنظام الإداري للمؤسسات العامة فأفردت لكل عنصر من عناصر النظام الإداري مبحثاً مستقلاً، فكان المبحث الأول عن مجلس إدارة المؤسسة العامة والمبحث الثاني عن مدير عام المؤسسة العامة والمبحث الثالث عن الموظفين العموميين في المؤسسات العامة.

وفي الفصل الثالث تناولت النظام المالي للمؤسسات العامة فتطرقت في المبحث الأول منه لأموال المؤسسات العامة وفي المبحث الثاني للاستقلال المالي للمؤسسات العامة وفي المبحث الثالث للرقابة الذاتية على أموال المؤسسات العامة.

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه موضوع الوصاية الإدارية على المؤسسات العامة من خلال التعرف على ماهية الوصاية الإدارية في المبحث الأول والتعرض للوصاية الإدارية على العاملين في المؤسسات العامة في المبحث الثاني. وللوصاية الإدارية على أعمال المؤسسة العامة وأدائها في المبحث الثالث، وللوصاية الإدارية على أموال المؤسسة العامة في المبحث الرابع.

ثم ضمنت الرسالة خاتمة تضمنت أهم التوصيات، وهي على سبيل المثال:

- تحديد الفترة التي يتوجب خلالها إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة العامة على إثر انتهاء مدة عضوية اعضائه او حل المجلس.
- ان يكون مدير عام المؤسسة العامة عضواً في مجلس إدارة المؤسسة.
- تنظيم عمليات الرقابة المختلفة على المؤسسات العامة.